قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552

إشكالية التنمية المستدامة: رؤية في التحديات والاستراتيجيات

The problem of Sustainable Development: a vision of challenges and strategies

قدور شرقي براهيم*
[1]جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر

Key words:

development

sustainable development

the environment

challenges

strategies.

Abstract

This research paper seeks to introduce the subject of sustainable development, address its various challenges, and mention the most appropriate strategies to confront them. Concern for development projects and meeting the needs of current and future generations has become a necessity for research and field work. It is unlikely that humanity will be happy, or states will prosper, unless the required social and economic well-being is achieved.

the study decided to choose the descriptive analytical approach, in order to identify the most important challenges facing sustainable development, and analyze the various reasons that contribute directly and indirectly to the failure of development projects, or distortion of development outcomes, to then draw up the necessary strategic plans. to meet these challenges.

Facing the challenges of sustainable development requires providing the appropriate legal, political, economic, social and environmental environment for the success of development projects. Political will, partnership in drawing up plans and goals, optimal utilization of resources, good dealing with the environment, rationality in employing technology, and international cooperation in accordance with standards of transparency, justice, equality and respect. These are all factors that encourage the success of development projects and enhance the chances of achieving sustainable development.

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال :2022-06-09

القبول : 2022-11-14

الكلمات المفتاحية:

التنمية

التنمية المستدامة

البيئة

التحديات

الاستراتيجيات.

ملخص

تسعى هذه الورقة البحثية إلى التعريف بموضوع التنمية المستدامة، والتطرق لمختلف تحدياتها، مع ذكر أهم الاستراتيجيات المناسبة لمواجهتها. فالاهتمام بالمشاريع التنموية وتلبية حاجيات الأجيال في الحاضر والمستقبل أضحى من قبيل الضرورة البحثية والعمل الميداني اللازم. فمن المستبعد أن تسعد البشرية، أو تزدهر الدول، ما لم يتحقق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي المطلوب.

لقد ارتأت الدراسة اختيار المنهج الوصفي التحليلي، من أجل التعرف على أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة، وتحليل مختلف الأسباب التي تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في إفشال المشاريع التنموية، أو تشويه مخرجات التنمية، ليتم بعد ذلك، رسم الخطط الاستراتيجية الضرورية لمواجهة هذه التحديات.

إن مواجهة تحديات التنمية المستدامة، يقتضي توفير البيئة القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية المناسبة لإنجاح مشاريع التنمية، فالإرادة السياسية، والشراكة في رسم الخطط والأهداف، والاستغلال الأمثل للموارد، وحسن التعامل مع البيئة، والعقلانية في توظيف التكنولوجيا، والتعاون الدولي وفق معايير الشفافية والعدل والمساواة والاحترام المتبادل، كلها عوامل تشجّع على إنجاح مشاريع التنمية، وتعزز من فرص تحقيق التنمية المستدامة.

* Corresponding author at : University of Hassiba Benbouali of Chlef. Algeria.
Email : k.cherkibrahim@univ-chlef.dz

1. مقدمة

يسعى الإنسان في هذه الحياة لأن يوفر لنفسه قدرا معينا من العيش الكريم، لذلك نجده دائما جاهدا، لتحصيل مختلف المنافع والرغبات التي بالإمكان أن تسد جوعته وافتقاره، ولِمَ لا، الوصول إلى مستوى معين من التقدم والرفاهية.

وبما أن تحقيق هذه المنافع والرغبات، وتحصيل القدر الكافي من التقدم من الرفاهية، لن يكون بمعزل عن بيئة معينة، فإن الإنسان في هذا الإطار مجبر -إذن- على تطويع هذه البيئة، وحسن استغلال مواردها وثرواتها، حتى يتمكن في الأخير من تحقيق التنمية التي يبتغي ويريد.

لكن، محاولة الإنسان لإشباع رغبات نفسه في الحاضر، وتحصيل حياة أفضل، تقتضي منه الاستغلال الأمثل للموارد البيئية، مراعاة للأجيال المقبلة في العيش الكريم وفي تلبية حاجياتها ورغباتها، وإن كان تحقيق هذه الموازنة بين مختلف الأجيال أو ما يسمى بالتنمية المستدامة تواجهها الكثير من التحديات. لذلك، لا تزال تطرح على القائمين عليها في كل مرة العديد من التساؤلات والإشكالات.

وعلى هذا الأساس، فإن وقتنا الحاضر يشهد ذلك الاهتمام الكبير، الذي توليه مختلف الدول والمؤسسات، الحكومية منها وغير الحكومية، بل ومن الباحثين والمختصين في هذا المجال، من أجل الإجابة على تلك التساؤلات والإشكالات، وإيجاد الحلول المناسبة والكفيلة لإسعاد أجيال الحاضر والمستقبل.

وعليه، تأتي إشكالية هذا البحث في النحو التالي: كيف يمكن صياغة وتجسيد أفضل الاستراتيجيات لمواجهة تحديات التنمية المستدامة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم صياغة الفرضيات التالية:

- لا يزال موضوع التنمية المستدامة يستقطب الكثير الباحثين والمؤسسات وصناع القرار.

- وجود العديد من التحديات يؤثر سلبا على مسار التنمية المستدامة.

- تحقيق تنمية مستدامة مرتهن بأفضل الاستراتيجيات والسياسات والممارسات.

يهدف البحث الذي بين أيدينا إلى إعطاء حوصلة مفاهيمية حول موضوع التنمية المستدامة، ثم استعراض أهم التحديات التي تواجهها، ثم استخلاص أهم الاستراتيجيات التي يمكن أن تصاغ في هذا الإطار لمواجهة تلك التحديات.

ولمعالجة هذا الموضوع، فقد ارتأت الدراسة اختيار المنهج الوصفي التحليلي، من أجل التعرف على أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة، وتحليل مختلف الأسباب التي تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في إفشال المشاريع التنموية، أو تشويه مخرجات التنمية، ليتم بعد ذلك، رسم الخطط الاستراتيجية الضرورية لمواجهة هذه التحديات.

من بين الأبحاث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع بالبحث ما يلي:

- كتاب للباحث ساجد احميد عبل الركابي، بعنوان التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ. أصدر المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ببرلين طبعته الأولى عام 2020م. تناول فيه الكاتب تأثيرات التلوث على المناخ وعلى البيئة الاقتصادية وعلى الحياة الاجتماعية، كما أنه خصصا فصلا كاملا عن التنمية المستدامة وتلوث البيئة.

- أطروحة دكتوراه للباحث عبد الغني حسونة، بعنوان الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، عام 2013. تناول فيها الباحث العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة، كما أنه فصّل في الإجراءات القانونية الضرورية التي يجب أن تفعّل، حتى يتم مواجهة الأخطار البيئية.

- مقال علمي للباحث رشيد مسعودي، بعنوان تحديات التنمية المستدامة في ظل عولمة المخاطر البيئية، أصدرته مجلة الميدان للعلوم الانسانية والاجتماعية في عددها الثالث، لعام 2020م. تناول فيه الباحث مفهوم التنمية المستدامة، وتكلم عن دور البيئة المستدامة في الحد من المخاطر البيئية.

2. مفهوم التنمية المستدامة

ضمن هذا المفهوم سيتم التعريف بالتنمية المستدامة ومعرفة أهم أبعادها وأهدافها.

2. 1. التعريف بالتنمية المستدامة

التنمية لغة: من النَّماء، أي الزيادة والكثرة، وأَنْمَيْتُ الشيءَ أو نَمَّيْته، بمعنى جعلته نامياً (**ابن منظور**، **صفحة** 341).

التنمية اصطلاحا: هي استخدام مختلف الطرق والوسائل لتوحيد الجهود بين السلطات العامة والمواطنين، بُغية تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع (**نائل بن عبد الرحمان**، 1432، **صفحة** 30).

أما التنمية المستدامة لغة فهي: من أدامَهُ واسْتَدامَهُ، بمعنى طلب دوَامَهُ. (**ابن منظور**، **صفحة** 213).

أما في الاصطلاح: فيقصد بها "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم. وهي تحتوي على مفهومين أساسيين: مفهوم (الحاجات) وخصوصا الحاجات الأساسية لفقراء العالم، والتي ينبغي أن تعطى الأولوية المطلقة. -و- فكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل". (**اللجنة العالمية للبيئة والتنمية**، 1989، **صفحة** 69).

أما لجنة برونتلاند فترى في البيئة المستدامة على أنها مدى قدرة البيئة على الوفاء باحتياجات الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة. (**الجيوسي**، 2013، **صفحة** 22).

ويعرفّها الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة: "بأنها تحسين نوعية الحياة مع العيش ضمن القدرة الاستيعابية للنظم البيئية الداعمة". (**الجيوسي**، 2013، **صفحة** 22).

وهناك من يرى في التنمية المستدامة على أنها الدخول في" عصر جديد من النمو الاقتصادي يتَّصِف بالقوة والاستدامة من الناحية الاجتماعية والبيئية". (**برباج**، 2018، **صفحة** 17). وعلى هذا الأساس تأخذ التنمية المستدامة عدة معاني:

- **المعنى الاقتصادي**: يقصد بها ترشيد استخدام الطاقة والموارد الطبيعية، والمساهمة في استحداث أنماط حياتية جديدة في دول الشمال، أو التوظيف الأمثل للموارد بغية تحسين المستوى المعيشي للأفراد في دول الجنوب (**بلقاسم**، 2015، **صفحة** 231).

- المعنى الاجتماعي: هي التنمية التي تستهدف تطوير الخدمات التعليمية والصحية وتحقيق الاستقرار والتوازن السكاني بين المدن والأرياف، وتفتح المجال أمام المواطنين للمشاركة في مخططات ومشاريع التنمية (**بلقاسم**، 2015، **صفحة** 231)

- **المعنى البيئي**: هي التوظيف الأمثل للموارد المالية وللأراضي الزراعية، مع الاهتمام بالمساحات الخضراء (**بلقاسم**، 2015، **الصفحات** 231 ـ 232).

- **المعنى التقني والإداري**: هي محاولة للانتقال إلى مجتمع صناعي وتقني نظيف، رشيد في استهلاك الطاقة والموارد، ومنتج للقليل من الملوثات والغازات (**بلقاسم**، 2015، **صفحة** 232).

التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة

ارتبط مصطلح التنمية المستدامة بمختلف العمليات التنموية التي ظهرت في ستينيات القرن العشرين، ففي عام 1960م تم تأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وفي عام 1968م رأى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة أن النمو الاقتصادي والاجتماعي السليم مرتبط بمعالجة المخاطر التي قد تواجه البيئة الإنسانية. وفي عام 1972م تم عقد مؤتمر ستوكهولم بالسويد، دعا إلى حماية وتحسين البيئة البشرية. بعد ذلك أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر 1982م الميثاق العالمي للطبيعة، حيث ربط استمرار التنمية برسم استراتيجيات دولية لحماية الطبيعة (**أبو النصر و مدحت محمد**، 2017، **الصفحات** 85 ـ 86). وفي تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (مستقبلنا المشترك) لعام 1987م (**الركابي**، 2020، **صفحة** 94) تم التأكيد على أن التنمية المستمرة تقتضي عدم الإضرار بالبيئة (**أبو النصر و مدحت محمد**، 2017، **صفحة** 86).

في عام 1990م اعتمد المؤتمر الدولي فكرة التنمية المستدامة، كمنطلق لنشاط منظمة العمل الدولي، مؤكدا على ضرورة ربط السياسات والأنشطة والأهداف التنموية بالاستخدام الأمثل للموارد البيئية. ثم وفي عام 1992م تم انعقاد مؤتمر قمة الأرض بريو دي جانيرو بالبرازيل، تلته قمة كوبنهاجن عام 1995م، وقمة المرأة في عام 1995م ببكين، مؤكدة على موضوع التنمية المستدامة (**أبو النصر و مدحت محمد**، 2017، **صفحة** 86).

في عام 2002م، انعقد المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا، حيث أكّد على ضرورة حماية البيئة والقضاء على الفقر والحد من المشاكل الصحية، ومساعدة الدول النامية في مواجهة تحديات العولمة. ثم وفي عام 2005م تم إقرار الاتجاه التنموي الجديد المتعلق بالتنمية المستدامة من طرف وزراء الشؤون الاجتماعية والتخطيط في جامعة الدول العربية، والذي كان من أهدافه فسح المجال للمرأة وفئات الشباب والمجتمع المدني للمشاركة في عملية التنمية. وفي عام 2010م انعقد في تونس وتحت شعار "المرأة شريك أساسي في عملية التنمية المستدامة" المؤتمر الثالث لمنظمة المرأة العربية (**أبو النصر و مدحت محمد**، 2017، **الصفحات** 86 ـ 87).

خصائص التنمية المستدامة: يمكن إجمال أهم خصائص التنمية المستدامة في النقاط التالية

- **الاستدامة والديناميكية**: فهي تضمن لمختلف المجتمعات البشرية الحاضرة والمستقبلية إمكانية الحصول على فرص التنمية، وتشترط تكاتف الجميع عند رسم خطط التنمية (**سقني**، 2010، **صفحة** 48). كما أنها لا تستقر عند حد معين من التطور، وإنما تسعى دائما إلى الاستمرار والتجديد للوصول إلى مستويات أعلى لاحقة من التطور (**العزاوي**، 2016، **الصفحات** 56 ـ 57). ف "فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات كما أنها تقوم بتنمية تتجاوز معدلات النمو السكاني، حتى لا يعاني المجتمع من عجز، أو يلجأ إلى العوز، ويأخذ الفرد نصيبه من الناتج القومي" (**جمعة**، 2017، **صفحة** 180).

- **شمولية الأهداف**: فهي تعمل على تحسين مجالات الحياة كافة، وإلى إنعاش مستوى الدخل القومي للبلدان، وتحسين مستوى التعليم والخدمة الصحية، والكفاءة في تقديم الخدمة العامة والمجتمعية، وتحقيق التوازن النسبي في الدخل، والمحافظة على التوازن البيئي (**العزاوي**، 2016، **صفحة** 57).

- **الاعتماد على المقومات الذاتية وأولوية حاجيات الأفراد**: فهي تولي عناية كبيرة للمقومات الداخلية في تحريك عجلة التنمية، كالنطاق الجغرافي والإنسان والبيئة (**العزاوي**، 2016، **صفحة** 57). كما أنها تلبي الحاجيات الضرورية والأساسية للأفراد، من غذاء وملبس وتعليم وخدمة صحية، أو ما يطلق عليه بالتنمية المستدامة للنمو الاجتماعي (**جمعة**، 2017، **صفحة** 181).

- **الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية**: حيث تسعى جاهدة للحاق بالعالم المتقدم، وتحقيق النمو المادي والمعرفي بأقل التكاليف،

دون الإضرار بالموارد الطبيعية (**العزاوي**، 2016، **صفحة** 57). "لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط أيضا الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى، والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة أو ما يسمى التنمية المستدامة للموارد البيئية" (**جمعة**، 2017، **الصفحات** 180 ـ 181).

ـ **العالمية والتكامل**: أي أنها تعترف لكل فرد في هذا العالم، في الحاضر والمستقبل بأن يعيش حياة كريمة، وأن يتمتع بحقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من غذاء، وتعليم، ورعاية صحية، وعدالة اجتماعية، وأن يمارس واجباته بصفة طبيعية دون إقصاء أو تمييز (**سقني**، 2010، **صفحة** 41). كما أنها تسعى للموازنة بين اتجاهات الاستثمار والخيار التكنولوجي وسلبيات استخدام الموارد، حتى تضمن من خلالها تحقيق تنمية متواصلة منشودة (**جمعة**، 2017، **صفحة** 181).

مجالات التنمية المستدامة

ـ **التنمية الاقتصادية**: هي مختلف الإجراءات المنسقة والمستدامة المتخذة من طرف صناع السياسة والجماعات المشتركة، والتي تستهدف مجموعة من المجالات، من ضمنها، التغيرات الكمية والنوعية في الاقتصاد، تعزيز المستوى المعيشي والصحة الاقتصادية للمناطق، تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص، رأس المال البشري، البنية التحتية الأساسية والشمولية الاجتماعية، الاستدامة البيئية والتنافس الإقليمي (**أبو النصر و مدحت محمد**، 2017، **صفحة** 93).

ـ **التنمية الاجتماعية**: هي عملية تغيير تستهدف البناء الاجتماعي ووظائفه، وتبتغي إحداث التغيير الاجتماعي في كافة الأوضاع التقليدية، وذلك، من أجل المساهمة في تشييد بناء اجتماعي جديد، تنبثق عنه قيم مستحدثة وعلاقات جديدة، تتماشى وتطلعات الأفراد من جهة، وتستطيع من جهة أخرى أن تستجيب لحاجياتهم ورغباتهم (**أبو النصر و مدحت محمد**، 2017، **صفحة** 94).

ـ **التنمية البيئية**: هي عملية تنموية تعتمد على الذات، أي أنها نموذج للتعايش المتبادل بين الإنسان والبيئة، تسعى من خلال هذه العلاقة إلى حماية البيئة من التلوث وترشيد مواردها الطبيعية، كما أنها تبتغي المواءمة والموازنة بين التقدم الاقتصادي والاجتماعي من جهة، وإشباع حاجيات الأجيال الحاضرة والمستقبلية من جهة أخرى (**أبو النصر و مدحت محمد**، 2017، **صفحة** 96).

2. 2. **أبعاد وأهداف التنمية المستدامة**

تتمثل أبعاد التنمية المستدامة في النقاط التالية:

- البعد البيئي: ينظر في القيمة الجوهرية للبيئة، ويولي أهمية لخدمات النظام البيئي، أي إدراك القدرة الاستيعابية للبيئة (**الجيوسي**، 2013، **صفحة** 23). فيفتح المجال لمشاركة المجتمعات المحلية في المحافظة على البيئة، وتقدير الآثار البيئية في مختلف المشروعات التنموية، للتقليل من الأضرار البيئية، والرفع من وعي المجتمع بالبيئة. فمن من خلال هذا البعد تسعى التنمية المستدامة لتحقيق التوازن البيئي وحسن استغلال الموارد الطبيعية في الإنتاج والاستهلاك، كما تعمل للحفاظ على المياه والتربة والغطاء النباتي، والسعي لاستقرار المناخ والنظم الجغرافية الفيزيقية والبيولوجية (**أبو النصر و مدحت محمد**، 2017، **الصفحات** 105 ـ 106).

- البعد الزمني: العمل على تقييم الحالة الراهنة، بما في ذلك العوامل المادية والبشرية، من خلال بعض الأهداف والمعايير (**الجيوسي**، 2013، **صفحة** 23).

ـ **البعد الاجتماعي**: أي تأخذ بعين الاعتبار مصالح وآراء الناس عند صنع القرارات أو صياغة السياسات (**الجيوسي**، 2013، **صفحة** 23). وتحقيق العدالة الاجتماعية بين المجتمعات والأفراد، وتحقيق سعادة الإنسان والاهتمام بالفئات المحرومة، والارتقاء بالخدمات الاجتماعية واحترام التنوع الثقافي، وحسن الاستثمار في قضايا الغذاء والتعليم والصحة، والزيادة في مهارات ومعارف الإنسان لتحسين العمل والإنتاج، والنهوض بالتنمية الريفية والحضرية مع حسن استغلال النمو السكاني أحسن استغلال (**أبو النصر و مدحت محمد**، 2017، **الصفحات** 104 ـ 105).

ـ **البعد الاقتصادي**: يعتبر التنمية المستدامة فرصة للنجاح الاقتصادي والتوزيع العادل للثروة، وتحقيق المساواة الاقتصادية، والتقليل من التبعية الاقتصادية للبلدان الغنية، وتكافؤ الفرص في الحصول على الموارد والمنتجات، من خلال تجسيد فلسفات جديدة في التعامل الاقتصادي، بالدعوة إلى الإصلاح الاقتصادي داخل المجتمع، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، واستحداث آليات جديدة في مستويات الاستهلاك، مع حسن استغلال موارد المجتمعات الفقيرة، وذلك من أجل رفع نسبة الدخل الفردي والدخل القومي، وتحسين المستوى المعيشي للأفراد (**أبو النصر و مدحت محمد**، 2017، **الصفحات** 103 ـ 104).

ـ **البعد السياسي**: "يتعهد النظام السياسي في المجتمع بتبني سياسات التنمية المستدامة ووضع استراتيجيات تحقيقها والالتزام بتنفيذ برامجها من خلال إنجازات وإجراءات وتشريعات يتم الالتزام بها كما يتضمن هذا البعد فرص الاختيار أمام سكان المجتمع لجعل التنمية أكثر ديمقراطية مع ترشيد المنظمات المجتمعية والإدارة وزيادة القدرات الفعلية للنسق السياسي حتى يمكن أن تتحقق تنمية حقيقية في المجتمع، بالإضافة لذلك ضرورة ضمان المشاركة الحقيقية للأفراد والمؤسسات المجتمعية بطريقة كاملة في اتخاذ القرار المجتمعي وتمتعهم بالحرية الإنسانية والسياسية، وهذا يعني أن البعد السياسي يحتاج إلى مشاركة تسهم القرارات في التخطيط له وتنفيذه لأن جهود التنمية التي لا تشترك الجماعات المحلية فيها، كثيرا ما يصيبها الإخفاق" (**أبو النصر و مدحت محمد**، 2017، **صفحة** 105).

ـ البعد التقني أو التكنولوجي: هو التشجيع على استخدام التكنولوجيا النظيفة التي ليس لها ضرر على البيئة، أو الاعتماد على طاقات أخرى متجددة تساعد في الحفاظ على نظافة البيئة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والغاز الطبيعي بالإضافة إلى ترشيد استخدام المحروقات (**أبو النصر و مدحت محمد**، 2017، **صفحة** 106).

أهداف التنمية المستدامة: حيث تتمثل أهم أهداف التنمية المستدامة في ما يلي:

ـ تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي: أي تسعى إلى توفير الغذاء والتقليل من الفقر العالمي، كما أنها تشجع على اتباع أنماط متوازنة في الإنتاج والاستهلاك، والبحث في المستجدات الاقتصادية، كالعولمة والقطاع الخاص.

- العناية بالموارد البشرية، وتعزيز دور المرأة في المجتمع.

- الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية، والمحافظة على الأراضي والغابات والمياه والموارد المائية والأسماك والحياة البرية.

- محاولة تحجيم الفجوة التكنولوجية بين العالم المتخلف والعالم المتقدم.

- الاهتمام بقضايا البيئة، والسعي للاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال (**حجام وطري**، 2019، **الصفحات** 131ـ132).

- القضاء على الجوع وعلى جميع أشكال الفقر، وتعزيز الزراعة المستدامة وتوفير التغذية والأمن الغذائي، وضمان التمتع بالرفاهية والعيش الصحي، وضمان الإنتاج والاستهلاك المستدام.

- تعزيز فرص التعلّم والتعليم الجيد للجميع ولمدى الحياة، وتمكين النساء والفتيات وضمان المساواة بين الجنسين، وضمان المساواة بين البلدان وداخلها.

- توفير المياه وخدمات الصرف الصحي، والاستفادة من خدمات الطاقة الحديثة المستدامة والموثوقة، وبأقل تكلفة ممكنة.

- تعزيز فرص العمل والعمالة الكاملة، والاهتمام بالبنى التحتية، وتشجيع التصنيع والابتكار لتحقيق النمو الاقتصادي المستمر.

- الاهتمام بالمدن والمستوطنات البشرية وجعلها آمنة قادرة على الصمود.

- المحافظة على البحار والمحيطات والموارد البحرية، واتخاذ الإجراءات العاجلة للتغيرات الحادثة في المناخ.

- المحافظة على النظم الإيكولوجية البرية وعلى التنوع البيولوجي، ومنع تدهور الأراضي ومكافحة التصحر والإدارة المستدامة للغابات.

- تعزيز الشراكة العالمية، والمساهمة في بناء مؤسسات فاعلة ومسؤولة، قادرة على ضمان العدالة، ومشجّعة على إقامة مجتمعات مسالمة (**الجمعية العامة للأمم المتحدة**، 2015، **الصفحات** 18ـ19).

3. الآفاق المستقبلية للتنمية المستدامة

يعالج هذا العنصر مسألتين هامتين، تتعلق الأولى بالتحديات التي تواجه التنمية المستدامة، والثانية بأهم الاستراتيجيات المناسبة لمواجهة هذه التحديات.

3. 1. تحديات التنمية المستدامة

يمكن إجمال أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في العناصر التالية:

التحديات السياسية والإدارية

- ضعف الوعي لدى المواطنين وصانعي القرار، وتضارب المصالح والأهداف والسياسات بين الأجهزة الحكومية، مع تغييب مشاركة المجتمع المدني في الأنشطة التنموية من شأنه التأثير على أهداف التنمية المستدامة.

- نقص الخبرة في وضع وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية المستدامة، مع ضعف تمويل مشاريعها يعرقل نجاح التنمية المستدامة.

- ضعف الإرادة السياسية لدى الحكّام في تبني مشاريع التنمية المستدامة، وتغييب المواطنين في القرارات الجماعية (**أبو النصر و مدحت محمد**، 2017، **الصفحات** 153ـ154).

- عدم استقرار كثير من دول العالم بسبب الحروب والنزاعات يؤثر سلبا على البيئة (**بلقاسم**، 2015، **الصفحات** 236ـ237).

التحديات الاقتصادية:

- تبعية اقتصاد الدول الفقيرة للدول الغنية، مما يساهم في غياب برامج الإصلاح الاقتصادي.

- الارتفاع في تكاليف استخدام التكنولوجيا الحديثة يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع تكاليف البرامج والمشاريع التنموية، مما قد يسبب عجزا في ميزان المدفوعات وفي انخفاض المستوى المعيشي للأفراد (**أبو النصر و مدحت محمد**، 2017، **الصفحات** 153ـ154).

- يولّد الفقر العديد من الأزمات الاجتماعية والنفسية والصحية والأخلاقية على المستوى المحلي والوطني والدولي (**بلقاسم**، 2015، **صفحة** 237).

التحديات البيئية والبشرية:

- عدم وجود سياسات وإجراءات واضحة لحماية البيئة وصيانة الموارد وتقدير الأضرار الناجمة عن المشروعات التنموية.

- التفاوت الطبقي والاجتماعي بين المواطنين، بسبب ضعف الخدمة المقدمة للمجتمع.

- عدم الاستثمار في رأس المال البشري، وتغييب دوره في إدارة

التنمية المستدامة (**أبو النصر و مدحت محمد**، 2017، **صفحة** 154).

- تشكل الزيادة المفرطة في عدد السكان تهديدا على البيئة، فمن خلال ازدياد حاجيات الإنسان تُستنزَف الموارد الطبيعية والغابات والأراضي الزراعية.

- كثيرا ما يؤدي دعم أنماط الإنتاج والاستغلال المفرط في الموارد الطبيعية إلى فشل التنمية المستدامة (**بلقاسم**، 2015، **صفحة** 236).

3. 2. المبادئ الاستراتيجية لمواجهة تحديات التنمية المستدامة:

تُعَد"حلقات الفقر المُدْقِع والعنف الناتج عن تراكم الثروات الخاصة ... الدافع وراء مشاريع التنمية المستمرة التي يستفيد منها كل فرد حسب احتياجاته وفقاً للتعدُّدِيَّة الثقافية والمستويات المعيشية" (**برباج**، 2018، **صفحة** 84). لذا، فإن توفر طموحات مجتمعية عديدة، لتجاوز مرحلة التخلف، والانتقال إلى حالة التحديث والتنمية (**ليلة**، 2015، **صفحة** 217)، وتحقيق معيشة ذات جودة، لا زال يمثل أفضل الممارسات المشتركة بين العالم، يسعى الجميع لتحقيقها من خلال تجسيد مضامين التنمية المستدامة (**برباج**، 2018، **صفحة** 84).

وعلى هذا الأساس، فإن الوصول إلى مرحلة متقدمة من التحديث والتنمية وتحقيق مستوى معيشي أفضل، يتطلب توفر مجموعة من المبادئ الاستراتيجية، والتي يمكن من خلالها مواجهة تحديات التنمية المستدامة، وتحقيق استدامة نوعية على جميع الأصعدة والمستويات. وتتمثل أهم هذه المبادئ الاستراتيجية في النقاط التالية:

- مبدأ الأولويات في اعتبار الأهداف والمقاصد: يتم من خلاله رصد مختلف القضايا ذات الأولوية، ثم وضع الاستراتيجيات والخطط لمعالجتها، وإيجاد أهم الحلول المناسبة لها (**بن ساسي**، 2018، **صفحة** 14). أي على البلدان أن تضع في عين الاعتبار جميع الأهداف المراد تحقيقها، مع شرح الخطوات المتبعة لمعالجة مجمل الثغرات والتحديات، مع إمكانية التعمق والتوسع في تحليل بعض من المقاصد والأهداف التي لها أولوية وطنية، وتوضيح ما يتصل بها من تحديات وثغرات (**إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية**، 2020).

- توظيف أسلوب النظم في خطط التنمية المستدامة: فـ"البيئة الإنسانية لأي مجتمع بشقيها البيئي والبشري ما هي إلا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككل، وإن أي تغيير يطرأ على محتوى وعناصر أي نظام فرعي مهما كان حجمه ينعكس ويؤثر تأثيراً مباشراً في عناصر ومحتويات النظم الفرعية الأخرى، ومن ثم النظام الكلي للأرض، لذلك تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب على ضمان تحقيق توازن النظم الفرعية برتبها وأحجامها المختلفة وبشكل يفضي في النهاية إلى ضمان توازن بيئة الأرض عامة" (**الركابي**، 2020، **صفحة** 105).

- **الاستثمار المالي وتعزيز دور المجتمع العلمي**: إن بذل الأموال في العملية التنموية (**بن ساسي**، 2018، **صفحة** 14)، والاستثمار المالي الجماعي في المستقبل من شأنه تقديم المعونة للدول النامية والتخفيف من وطأة الفقر، كما أنه يعمل على استحداث طاقات جديدة، ويسهّل التحكم في التنمية الريفية، وعلى محاربة التلوث (**اللجنة العالمية للبيئة والتنمية**، 1989، **صفحة** 409). كما أن التعويل على الكفاءات العلمية والمهنية، وتوظيف الأبحاث والدراسات في الشأن التنموي، له آثار إيجابية على النمو والجودة واستمرارية العمل (**بن ساسي**، 2018، **الصفحات** 14 - 15). ولهذا، كان ولا يزال للمجتمع العلمي الدور البارز في تشخيص المخاطر البيئية وتقييم آثارها، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها، ولفت انتباه الرأي العام والسياسي للاعتناء بها (**اللجنة العالمية للبيئة والتنمية**، 1989، **صفحة** 401).

- **مبدأ الاحتياط**: هو عملية تخمينية لاحتمال وقوع الضرر في المستقبل، وبموجبه تتخذ الدول جميع التدابير اللازمة لمواجهة مختلف الآثار والكوارث البيئية المحتملة قبل القيام بمختلف الأنشطة (**حسونة**، 2013، **الصفحات** 24 - 25). وعليه فإن "الضرر الذي يسعى مبدأ الاحتياط إلى منع وقوعه هو ضرر يستعصي على المعرفة العلمية المتاحة أن تؤكد وقوعه أو تحدد آثاره ونتائجه على البيئة إذا ما وقع، أي أن يكون هناك عدم وجود يقين علمي فيما يتعلق بماهية الضرر" (**حسونة**، 2013، **صفحة** 24).

- **مبدأ المشاركة**: أن يؤمّن النظام السياسي للمواطنين المشاركة الفعّالة في صناعة القرار (**الركابي**، 2020، **صفحة** 109)، ويفسح المجال للجماهير الشعبية والهيئات المحلية بالمشاركة مع الهيئات الرسمية في رسم وتنفيذ خطط وسياسات التنمية (**حسونة**، 2013، **صفحة** 25). "فالتنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خاصة في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات وتنفيذها، فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكنية سواء أكانت مدناً أم قرى وهذا يعني أنها تنمية من أسفل يتطلب تحقيقها توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكّن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في خطوات إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها" (**الركابي**، 2020، **صفحة** 105).

- **مبدأ الإدماج**: هو النظر إلى الاعتبارات البيئية واعتمادها عند رسم السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية والاجتماعية، وتصميم مختلف الخطط والمشاريع الإنمائية (**حسونة**، 2013، **صفحة** 26). "حيث أصبح من الواضح بأن وضع الاعتبارات البيئية في حسابات المخططات الإنمائية بما في ذلك تقييم الآثار البيئية للمشروع قبل البدء في تنفيذه يعطي أبعادا جديدة لقيمة الموارد واستخدامها على أساس تحليل التكلفة

والفائدة وكيف يمكن المحافظة عليها، فضلا عما سيعود عن ذلك من فوائد اقتصادية، بالإضافة طبعا لتحقيق هدف المحافظة" (**حسونة**، 2013، **صفحة** 26).

- **مبدأ الملوث الدافع**: هو أن تجعل السلطة العامة التكاليف الخاصة بالوقاية ومكافحة التلوث على مسؤولية الملوث، بحيث تعمل على فرض عقوبات جزائية أو مدنية أو إدارية أو مالية تتلاءم وخصوصيات الضرر البيئي (**حسونة**، 2013، **صفحة** 27). لذلك، يعتبر هذا المبدأ "من بين أهم المبادئ القانونية التي تحقق التنمية المستدامة بشكل كبير وفعال، كونه مرتبط بالجانب الاقتصادي للنشاطات الملوثة، ويهدف إلى تحميل التكاليف الاجتماعية للتلوث الذي تحدثه كرادع يجعل المؤسسات المتسببة في التلوث تتصرف بطرقة تنسجم فيها آثار نشاطاتها مع التنمية المستدامة" (**حسونة**، 2013، **صفحة** 26).

- **تجسيد اللامركزية**: ونعني به توفير الأرضية الدستورية والقانونية المناسبة في تبني اللامركزية كاستراتيجية لتحقيق التنمية، والشراكة مع مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية، وتوعية وتنوير الرأي العام بمشاريع التنمية، واعتماد الأساليب العلمية في تخطيط الوحدات الإدارية، وتفعيل الرقابة المركزية في تجسيد المشاريع التنموية (**ليلة**، 2015، **الصفحات** 217- 220).

- **اعتماد الوسائل القانونية**: بمعنى أن ينال موضوع التنمية المستدامة الاعتراف القانوني ويستفيد من الحماية القانونية، فتتضح عندئذ حقوق ومسؤوليات الدول والأفراد في هذا الشأن، وترسم التصرفات القانونية للدولة، ليتم تفادي النزاعات البيئية بين الدول (**اللجنة العالمية للبيئة والتنمية**، 1989، **صفحة** 405).

- **تعزيز الاستدامة المؤسسية**: يفرض هذا النوع من الاستدامة على البلدان إعادة النظر في أدواتها المؤسسية وترسيخ دعائمها، وشمولية ومتانة الأدوات المعتمدة (**إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية**، 2020، **صفحة** 27). فالواجب على المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص أن تؤسس الهياكل التنظيمية القوية، التي تستطيع من خلالها خدمة المجتمع وخدمة أهداف التنمية (**الركابي**، 2020، **صفحة** 108).

- **تعزيز الاستدامة الاقتصادية والإنتاجية**: يُقصَد بالاستدامة الاقتصادية السياسات الإيكولوجية السليمة والمفيدة، والتي تضمن الاستمرار في الأنشطة الاقتصادية داخل المجتمع (**الركابي**، 2020، **صفحة** 109). وعليه، فإنه من الواجب تفعيل نظام اقتصادي يؤمن بفلسفة الاستدامة والاعتماد الذاتي، بحيث يتم من خلاله تحقيق فائض في الإنتاجية (**الركابي**، 2020، **صفحة** 109)، والتأسيس لنظام إنتاجي قومي ودولي، تراعى فيه أنماط الاستدامة في التجارة والتمويل (**الركابي**، 2020، **صفحة** 109).

- **تعزيز الاستدامة البيئية**: فمنذ البداية تجعل البيئة من أولويات العملية التنموية، لذلك ترفض المقترحات والإصلاحات التي قد تتعارض مع سلامة البيئة (**بن ساسي**، 2018، **صفحة** 15). لذلك، التخطيط للتنمية ينظر إلى الاعتبارات البيئية، وهذا، حتى تكون البيئة قادرة على مواصلة العمل بشكل سليم، ويتم تحقيق التوازن البيئي، والحد من التدهور البيئي (**الركابي**، 2020، **صفحة** 109).

- **مبدأ الاقتصاد في استخدام الموارد**: يقوم هذا المبدأ على أساس تأطير الاستعمال وترشيد الاستغلال وتوعية المنتفع، وعلى أساسه تتم مراعاة جميع المخرجات والمقترحات (**بن ساسي**، 2018، **صفحة** 14).

- **تعزيز الاستدامة البشرية**: الإنسان في نظر التنمية المستدامة هو مركز ومحور العملية التنموية، فهو أحد أهم عناصر التنمية (**بن ساسي**، 2018، **صفحة** 15)، لذلك، "تبرز أهمية العلاقة بمدى ارتباط التنمية البشرية بمفهوم التنمية المستدامة من خلال الحاجة لإيجاد توازن بين السكان من جهة وبين الموارد المتاحة من جهة أخرى، لضمان حياة ومستوى معيشة أفضل للأجيال القادمة التي تحتاج إلى ربط قضايا البيئة بالتنمية بشكل محدد ومستمر إذ أنه لا وجود لتنمية مستدامة بدون تنمية بشرية" (**الركابي**، 2020، **صفحة** 109).

- **تعزيز دور الوكالات الوطنية**: استحداث الوكالات الوطنية الخاصة بالبيئة في الدول النامية، مع ربط الشراكة مع مختلف المجموعات الأهلية والمنظمات غير الحكومية ودعمها ماديا، يساهم في تطوير الاستراتيجيات المساعدة على حماية البيئة وتحسين صورتها الوطنية. كما أن تشجيع الوكالات الوطنية في البلدان الصناعية، من شأنه تعزيز التعاون الوطني والإقليمي والدولي في قضايا البيئة وإدارة الموارد الطبيعية، سواء أخذ هذا التعاون شكل المعونة أو المشورة التقنية (**اللجنة العالمية للبيئة والتنمية**، 1989، **الصفحات** 392- 393).

- **التنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة**: بـ"أن يكون برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة المصدر الرئيس للبيانات والتقييمات والتقارير المتعلقة بالبيئة، وما يتصل بذلك من دعم لإدارة البيئة، وأن يكون أيضا الداعية والواسطة الأساسية للتغيير والتعاون حول القضايا الدقيقة لحماية البيئة والموارد الطبيعية" (**اللجنة العالمية للبيئة والتنمية**، 1989، **صفحة** 394).

- **تقييم شامل للمخاطر البيئية**: حيث يقع على عاتق المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وطنية أكانت أم دولية، استعمال الوسائل والتكنولوجيات الحديثة لجمع البيانات والمعلومات الكافية حول المخاطر البيئية والكوارث الطبيعية، من أجل تشخيصها ومعرفة أسبابها، والدراية بعواقبها الاقتصادية والإنسانية والبيئية، ثم تقديم المقترحات الضرورية لمواجهتها (**اللجنة العالمية للبيئة والتنمية**، 1989، **الصفحات** 397- 400).

- تجسيد العدالة البيئية: إن السعي نحو العدالة البيئية هو رفع

الظلم البيئي والفقر الإيكولوجي الواقع على الفئات الفقيرة، ومنحهم الفرصة لحماية بيئتهم والدفاع عن محيطهم. ويتم تحقيق العدالة البيئية من خلال العدال في توزيع الموارد البيئية والطبيعية، إبعاد المناطق التي تسكنها الطبقات الفقيرة والغنية عن النشاطات الملوثة للبيئة، وإشراك جميع المواطنين في صياغة القرارات الخاصة بالبيئة (**مسعودي**، 2020، **صفحة** 169).

- **دراسة المسائل الهيكلية**: "قد تتوقف البلدان عند بعض المسائل الشاملة أو العرضية أو الهيكلية التي تؤثر على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ونذكر منها المساواة بين الجنسين، وانعدام المساواة والتجارة والمجتمعات السلمية وأنماط الإنتاج والاستهلاك والتحولات الهيكلية في الاقتصاد. فتدرس في تحليلها العوائق المؤسسية ذات الصلة المطلوب تعديلها على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي. ولا تبخل أيضا في تقديم أمثلة عن السياسات المطبقة التي أحدثت تحولات جوهرية أو إبراز التغيرات المؤسسية التي حققتها تصديا للمشاكل أو العوائق الهيكلية، وتلافيا للمفاضلة بين أهداف التنمية المستدامة" (**إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية**، 2020، **صفحة** 30).

- **تنفيذ وتمويل أهداف التنمية المستدامة**: أي أن تستعرض الدول أهم الآليات المتبعة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة كتوفير البيانات وتنمية القدرات، وعقد الشراكة والتكنولوجيا، مع ذكر التحديات التي يمكن أن تواجهها، والبحث في مختلف المصادر التمويلية، العامة والخاصة، المحلية والدولية، المساعدة في تمويل أهداف التنمية المستدامة (**إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية**، 2020، **صفحة** 33).

- **رصد ومتابعة مشاريع التنمية المستدامة**: ويتم من خلالها تقييم أفضل الاستراتيجيات والسياسات والممارسات التي استطاعت أن تحقق الأهداف المرجوة عند تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة، ومعرفة التحديات الأخرى المتبقية، بالاستعانة بالمؤشرات العالمية الخاصة بالتنمية المستدامة، والمؤشرات الوطنية والإقليمية ذات الأولوية، ثم جمع وإحصاء القدر الكافي من البيانات المصنّفة والموثوقة، ثم معالجة وتحليل ونشر هذه البيانات (**إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية**، 2020، **الصفحات** 38 - 39).

4. خاتمة

لقد خلص البحث إلى أن التنمية المستدامة من المواضيع التي لا يمكن بحال أن تستغني عنها الدول، ولا أن تغض الطرف عنها، لما لها من أهمية بالغة على أجيال الحاضر والمستقبل، وعلى مقدرات الدول والشعوب.

ونظرا لخطورة موضوع التنمية المستدامة، فإنه لا يزال يعتريها الكثير من التحديات والصعوبات، لذلك تسعى الدول بالشراكة مع الجماهير ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية، لأن ترسم خططا استراتيجية تستطيع من خلالها مواجهة هذه التحديات والصعوبات.

إن التصور الصحيح لمختلف التحديات والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والبشرية التي تواجه التنمية المستدامة، يجعل من القائمين عليها يدركون جيدا ضرورة التعجيل بمعالجة المشاكل، والإسراع في استكمال مشاريع التنمية، وفق نهج سليم ومنطق معقول، منبني على معلومات صحيحة وإحصاءات ميدانية دقيقة.

فالكلام على التنمية المستدامة يقتضي توفير الشروط الضرورية للحياة، ولا تتأت هذه الشروط إلا بتوفر الإرادة السياسية، وتكاثف الجهود الحكومية وغير الحكومية في رسم الخطط والأهداف، وتوفير البيئة القانونية والسياسية والاقتصادية والبيئية المناسبة لتشييد مرتكزات التنمية، والسعي للتعاون الدولي في هذا المجال، وفق معايير الشفافية والعدل والمساواة والاحترام المتبادل.

وعلى هذا الأساس، فإن مسؤولية الجميع مشتركة لتحقيق تنمية مستدامة، توازن بين خصوصيات الحاضر والمستقبل، وتهتم بمختلف الأجيال. لذلك يتوجب على المسؤولين الحكوميين وغير الحكوميين، وعلى الباحثين والمختصين إعطاء المزيد من الاهتمام لهذا الموضوع، وتوفير الأطر النظرية والتطبيقية لإنجاح المشاريع التنموية.

تضارب المصالح

يعلن المؤلف أنه ليس لديه تضارب في المصالح.

- المصادر والمراجع

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. (2020). المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. دليل لإعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، المترجمون)

الجمعية العامة للأمم المتحدة. (2015). تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030. الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام 2015. الأمم المتحدة.

العربي حجام، و سميحة طري. (ديسمبر، 2019). التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات. مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد الثاني.

اللجنة العالمية للبيئة والتنمية. (1989). مستقبلنا المشترك (الإصدار السلسلة 142). (محمد كامل عارف، المترجمون) الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور. لسان العرب (الإصدار المجلد الخامس عشر). بيروت: دار صادر.

جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور. لسان العرب (الإصدار المجلد الثاني عشر). بيروت: دار صادر.

رشيد مسعودي. (2020). تحديات التنمية المستدامة في ظل عولمة المخاطر البيئية. مجلة الميدان للعلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد الثالث.

ساجد احميد عبل الركابي. (2020). التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ (المجلد ط1). برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

عبد الغني حسونة. (2013). الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة (أطروحة دكتوراه). كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

علي ليلة. (2015). النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع، "قضايا التحديث والتنمية المستدامة" (الإصدار الكتاب الأول). القاهرة، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية.

عودة راشد الجيوسي. (2013). الإسلام والتنمية المستدامة رؤى كونية جديدة. (جمانة وليد وآخرون، المترجمون) عمان، الأردن: مؤسسة فريدريش إيبرت.

فاكية سقني. (2010). التنمية الإنسانية المستدامة وحقوق الإنسان (رسالة ماجستير). كلية الحقوق، سطيف: جامعة فرحات عباس.

فراس بن ساسي. (2018). التنمية المستدامة في السنة النبوية (رسالة ماجستير). المعهد العالي للحضارة الإسلامية، تونس: جامعة الزيتونة.

فرنك برباج. (2018). فلسفة التنمية المستدامة: رهانات في نقد التنمية. (أيمن محمد منير، المترجمون) الرياض، المملكة العربية السعودية: دار جامعة الملك سعود.

فلاح جمال معروف العزاوي. (2016). التنمية المستدامة والتخطيط المكاني (المجلد ط1). عمان، الأردن: دار دجلة.

مدحت أبو النصر، و ياسمين مدحت محمد. (2017). التنمية المستدامة - مفهومها - أبعادها - مؤشراتها (المجلد ط1). القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

مصباح بلقاسم. (جوان 2015). دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة معارف .

مصطفى عطية جمعة. (2017). الإسلام والتنمية المستدامة، تأصيل في ضوء الفقه وأصوله (المجلد ط1). القاهرة: شمس للنشر والإعلام.

نايف نائل بن عبد الرحمان. (1432). التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية(حالة دراسية - منطقة الحجاز). رسالة ماجستير. كلية الهندسة والعمارة الإسلامية، قسم العمارة الإسلامية، المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى.

ـ كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

قدور شرقي براهيم (2023)، إشكالية التنمية المستدامة: رؤية في التحديات والاستراتيجيات، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 15، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص. ص: 538-546